SAICM/ICCM.3/15

Distr.: General
21 June 2012

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثالثة
نيروبي، ١٧ – ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي: القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة

تقرير مرحلي بشأن مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك التوصيات المقترحة لمواصلة العمل التعاوني الدولي

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تعمم تقريراً بشأن مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر المرفق). ويعرض التقرير موجزاً للعمل الجاري في المشروع، ويتضمن عدداً من التوصيات المقترحة لمواصلة العمل التعاوني الدولي في هذا الميدان. وقد جرى بحث التقرير في الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعقود ببلغراد من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر الوثيقة SAICM/OEWG.1/10)، وتم تنقيحه في وقت لاحق بالاستناد إلى التوصيات الواردة من الفريق العامل.

* SAICM/ICCM.3/1.

المرفق

تقرير مرحلي بشأن مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك التوصيات المقترحة لمواصلة العمل التعاوني الدولي

أولاً – معلومات أساسية

١ – تعدّ المواد الكيميائية جزءً أساسياً من حياتنا اليومية. فهي موجودة في معظم المنتجات التي يصنعها البشر. ولحماية الصحة البشرية والبيئة، لا بد من تبادل معلومات كافية ومفيدة بشأن المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات المصنعة على امتداد سلسلة الإنتاج وكذلك في أسفل سلسلة القيمة، وكفالة أن تكون المعلومات اللازمة لمناولة المنتجات واستخدامها وإعادة تدويرها والتخلص منها على نحو مأمون متاحة ويسهل الحصول عليها ويمكن نقلها إلى أصحاب المصلحة المعنيين في الوقت المناسب وبصيغة مفهومة على مدى دورة حياة المنتجات. ويعدّ استخدام الموارد استخداماً مستداماً عاملاً هاماً في عالم يتزايد فيه الاستهلاك بصورة مطردة، وتتحقق هذه الاستدامة بواسطة تكثيف ممارسات إعادة التدوير المناسبة والمأمونة للمواد المشتقة من المنتجات المستبعدة. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن من المهم معرفة محتويات المنتجات المزمع إعادة تدويرها بحيث تتسنى مناولتها على نحو مأمون وإعادة تدويرها بالطريقة الأمثل.

٢ – ويؤدي المنتجون دوراً رئيسياً في جمع تلك المعلومات وإتاحتها، وينبغي أن يتمكن تجار التجزئة والقائمون بإعادة التدوير والمستهلكون من الحصول على المعلومات كي تكون اختياراتهم مستنيرة ولكي تتسنى إدارة النفايات على نحو ملائم. وتتوخى أغلبية الجهود المبذولة حالياً ضمان خلو المنتجات من المواد الكيميائية الضارة، ويجري تصميم التشريعات وتدابير الرقابة لتحقيق هذا الغرض. وقد استحدثت نظم قليلة للإعلام على نحو دقيق بمحتوى المنتجات. ورغم ما يبذله بعض أصحاب المصلحة من جهود في سبيل توفير المعلومات، فإن النقص الحالي في المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات يشكل أحد العقبات أمام الحد من المخاطر المتصلة بتلك المواد الكيميائية وأمام زيادة استدامة التصرف في الموارد، وهو ما قد يكون أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة إذا ما اقترن بإجراءات تعاونية كافية. كذلك فإن تجنب تضارب نظم المعلومات وزيادة توافقها مع النظم القائمة أمر من شأنه أن يعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة وأن يخفض التكاليف.

٣ – وتنص الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، في أحكامها المتعلقة بحالة المعارف والمعلومات، على أمور منها الهدف المتمثل في ضمان أن تكون المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية على مدى دورة حياتها، بما في ذلك المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات، حيثما يقتضي الأمر ذلك، معلومات متاحة وفي المتناول وسهلة الاستخدام وكافية وملائمة لاحتياجات جميع أصحاب المصلحة.[(١)] وتسلط الاستراتيجية الجامعة للسياسات الضوء، في أحكامها المتعلقة بالإدارة،[(٢)] على دور الحكومات وأدوات الإدارة في تدبير المواد الكيميائية تدبيراً حكيماً على مدى دورة حياتها وأهمية أن تكون تلك الأدوات متعددة القطاعات وشاملة وفعالة ومجدية وشفافة ومتناسقة وجامعة وأن تكفل المساءلة

(١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفق الثاني، الفقرة ١٥ (ب) '١'.

(٢) التقرير نفسه، الفقرة ١٦.

مع مراعاة ظروف البلدان واحتياجاتها. وتعدّ المعارف والمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات ضرورية لإدارة المواد الكيميائية إدارة حكيمة على مدى دورة حياة المنتجات. وتمثل المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات مسألة مهمة وشاملة وتهم طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ذوي الاحتياجات المحددة من المعلومات داخل سلسلة القيمة وخارجها.

٤ - بيد أن الجهود والقدرات الحالية الرامية إلى توفير معلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات غير كافية للإلمام تماماً بالمخاطر التي يمكن أن تطال صحة الإنسان والبيئة على مدى دورة حياة المنتجات، كما أنها غير كافية لاتخاذ قرارات مستنيرة. ويقتضي توليد المعارف وتيسرها على نحو فعال ومجدٍ اتخاذ إجراءات تعاونية على كل المستويات بمشاركة جميع القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، وفقاً لمتطلبات السلطات الوطنية وضوابطها وفي حدود الموارد المتاحة.

ثانياً - مقدمة

٥ - في أيار/مايو ٢٠٠٩، اعتمد المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية القرار ١٤/٢ الذي وافق بموجبه على تنفيذ مشروع بشأن المواد الكيميائية في المنتجات هدفه العام تعزيز تنفيذ الفقرة ١٥ (ب)[٣] من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي. وسيشمل المشروع بلورة توصيات محددة بشأن زيادة الإجراءات التعاونية الدولية كي ينظر المؤتمر في هذه التوصيات في دورته الثالثة في عام ٢٠١٢. ودعا المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى قيادة المشروع وتيسيره. ووافق المؤتمر على المهام التالية:

(أ) جمع واستعراض المعلومات الموجودة بشأن نظم المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات بما يشمل، على سبيل الذكر وليس الحصر، الضوابط والمعايير والممارسات الصناعية؛

(ب) تقييم تلك المعلومات في ضوء احتياجات جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتحديد الثغرات؛

(ج) بلورة توصيات محددة بشأن إجراءات تعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية فيما يتصل بتلك المعلومات، مع دمج الأولويات المحددة وآليات الحصول على المعلومات وتقديمها.

٦ - وأوصى القرار بأن تأخذ مقترحات الإجراءات التعاونية بعين الاعتبار وبالنظام المنسَّق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، كما يوصي بتجنب تكرار الجهود في إطار هذا النظام.

(٣) تُقرأ الفقرة ١٥ (ب) على النحو التالي: ''العمل على أن يُكفل لجميع أصحاب المصلحة: '١' معلومات متاحة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بما في ذلك، حسبما يتناسب المواد الكيميائية الموجودة داخل المنتجات ويسهل الحصول عليها واستخدامها، وأن تكون كافية ومناسبة لاحتياجات جميع أصحاب المصلحة. ومن أنواع المعلومات المناسبة، التأثيرات على صحة البشر والبيئة وما لها من خواص ذاتية واستخداماتها المحتملة وتدابيرها الوقائية ولوائحها التنظيمية؛ و'٢' أن تنشر هذه المعلومات بلغات مناسبة، مع الاستفادة الكاملة، من جملة أمور، منها وسائط الإعلام وآليات الاتصال الخاصة بالأخطار، مثل النظام المنسَّق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، والأحكام ذات الصلة من الاتفاقات الدولية.''

ثالثاً – أنشطة المشروع ونتائجه

٧ – شملت المرحلة الأولية لتحديد النطاق في إطار مشروع المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات إرسال استقصاء إلى مراكز تنسيق النهج الاستراتيجي بهدف تحديد الأمثلة الجيدة المستمدة من نظم المعلومات القائمة، سعياً إلى استقاء آراء أصحاب المصلحة المعنيين بالنهج الاستراتيجي فيما يتعلق بمحور تركيز وأولويات التقييم المقبل لاحتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات، وتحديد قطاعات المنتجات ذات الأولوية التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام في المقام الأول. وبُحثت النتائج في اجتماع لتحديد النطاق عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، واتفق فيه المشاركون على أن قطاعات المنتجات ذات الأولوية الأكبر هي: منتجات/لعب الأطفال، والإلكترونيات، والملابس، ومواد البناء، وتعليب الأغذية، ومنتجات العناية الشخصية، واختيرت من هذه القائمة القطاعات الأربعة الأولى لتكون موضوع دراسة أكثر تعمّقاً.

٨ – وعقب مرحلة تحديد النطاق، باشر المشروع أنشطة تحليلية شملت لمحة عامة عن النظم القائمة[٤] تضمنت استعراضاً عالمياً لنظم معلومات المواد الكيميائية في المنتجات ووصفاً لاحتياجات أصحاب المصلحة من تلك المعلومات. واقترح التقرير المتعلق باللمحة العامة اتباع نهج ثنائي إزاء تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات. ويتوخى النهج الثنائي معالجة (أ) الصعوبات في معرفة وإحالة المعلومات المتعلقة بالمواد الموجودة في المنتج و(ب) صعوبة تفسير وتقييم تلك المعلومات بحيث تلبي الاحتياجات المختلفة لأصحاب المصلحة.

٩ – أما الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة المشاركين في سلسلة قيمة المنتجات والمحتاجين إلى معلومات عن المواد الكيميائية الموجودة فيها فتشمل: المصنعون/المنتجون وتجار التجزئة والموزعون والمستهلكون والجهات الفاعلة في نهاية حياة المنتجات. ويذكر أيضاً من بين أصحاب المصلحة الموجودين خارج سلسلة القيمة الحقيقية والمحتاجين إلى المعلومات صناع السياسات والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع البحثي والأكاديمي ووسائط الإعلام. وتشمل أنواع المعلومات اللازمة للمنتجات المعلومات المتصلة بالمنتجين التي تتيح التتبع، وتلك المتعلقة بالمحتوى الكيميائي، وتعليمات الاستخدام والمناولة والتصريف على نحو مأمون.

١٠ – وأجريت دراسات حالة بواسطة مؤسسات مختلفة ترمي إلى ما يلي:

(أ) توفير استعراضات للحالة الراهنة لتبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات داخل القطاعات المختارة؛

(ب) تحديد ما لمختلف أصحاب المصلحة في القطاعات المختارة من احتياجات خاصة من المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وإجراء مسح لتدفقات المعلومات في القطاع وإعداد تحليل للثغرات؛

(ج) تحديد العوائق في توفير المعلومات/الحصول عليها والبحث عن الإجراءات الممكنة التي قد تساعد على تخطي تلك العوائق.

(٤) *Kogg and Thidell, Chemicals in Products: An overview of systems for providing information regarding chemicals in products and of stakeholders' needs for such information*– http://www.chem.unep.ch/unepsaicm/cip/default.htm.

١١ - وبغية إنجاز دراسات الحالة، عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اجتماع مشاورة صغير بين خبراء القطاعات بخصوص مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، وضمت المشاورات معاهد وخبراء قطاعيين. وكانت أهدافها كالتالي:

(أ) تقاسم نتائج البحوث الجماعية التي خلصت إليها المعاهد مع اقتراب الانتهاء من دراسات الحالات؛

(ب) تبادل تجارب ومعارف الخبراء من مختلف القطاعات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية في المنتجات؛

(ج) تحديد القضايا الحساسة فيما يتصل بتبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، لاسيما من جانب مقدمي البيانات؛

(د) مناقشة التدابير أو الخيارات الممكنة التي قد تساعد على تخطي العوائق وتوفير المعلومات.

١٢ - وخلُصت المشاورة إلى أن مصنعي المواد الكيميائية يلحون على توفير معلومات عن المواد الكيميائية التي يعرضونها في أسفل سلسلة الإنتاج. وعلى الطرف الآخر من سلسلة الإنتاج، يحاول المنتجون/أصحاب العلامات التجارية استقاء معلومات عن المحتوى الكيميائي للمواد والمكونات من العناصر الفاعلة في أجزاء أعلى داخل السلسلة. غير أن تبادل المعلومات عادة ما ينقطع بين هذين الطرفين من سلسلة الإنتاج، وهي مشكلة يتعين التغلب عليها. وبناء على ذلك وعلى ما لأصحاب المصلحة في أسفل سلسلة القيمة من احتياجات من المعلومات، اقترحت المشاورة اتباع نهج مزدوج إزاء تدفق المعلومات يقوم من جهة على تلبية الحاجة إلى توافر المعلومات على مدى سلسلة القيمة، ومن جهة أخرى على تلبية الاحتياجات في أسفل سلسلة القيمة من خلال توفير المعلومات وفقاً لاحتياجات أصحاب المصلحة، بمن فيهم المستهلكون والجهات التي تتولى معالجة المنتجات في نهاية حياتها.

١٣ - وأفادت المشاورة أيضاً بأن الخطوة المقبلة الأكثر فائدة وإيجابية ستتمثل في القيام بمشروع تجريبي أو أكثر، بالاستناد إلى العمل المنجز حتى الآن في مشروع المواد الكيميائية في المنتجات. وسيستدعي هذا المشروع النموذجي التزام عدد قليل من الشركات الكبرى في القطاعات المختارة. ويمكن إعداد دراسة نموذجية لمعالجة مسائل من قبيل نطاق وصيغة نظام معلومات خاص بالمواد الكيميائية في المنتجات؛ وطرائق ترويج استعمال هذا النظام على نطاق واسع؛ وتحديد النظم التي يمكن استخدامها كأساس لبلورة نظام معلومات جديد أو المضي في تطوير النظام القائم؛ وأساليب إذكاء الوعي وتحسين الفهم لدى أصحاب المصلحة حرصاً على استحداث نظام فعال؛ والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وبناء قدراتها؛ وتبعات الموارد بالنسبة إلى مختلف أصحاب المصلحة.

١٤ - وأعدّ تقرير توليفي بشأن النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير الاستعراضي للمشروع[٤] ودراسات الحالات القطاعية الأربع والاجتماع التشاوري، من أجل تحديد النتائج الأساسية والمشتركة، بما يشمل مقترحات للمضي بالمشروع قدماً. ويلخص التقرير التوليفي، المتاح في هذا الاجتماع كوثيقة

إعلامية،[٥] الثغرات والعقبات والنقاط المشتركة المحددة في التقارير القطاعية الأربعة والتقرير الاستعراضي للمشروع. وشملت النقاط المشتركة المحددة الاحتياجات في جميع القطاعات المدروسة من المعلومات اللازمة لمصممي المنتج كي يتخذوا القرارات، وللفاعلين داخل سلسلة الإنتاج لمعرفة المواد الكيميائية التي يستخدمونها، وللحكومات والموزعين لمراقبة سلامة مكونات/محتوى المنتجات، وللمستهلكين لاقتناء مشترياتهم عن دراية، والقائمين بإعادة التدوير ليكونوا قادرين على إعادة المواد بالطريقة المناسبة إلى عمليات الإنتاج، ولمعالجي النفايات ليتسنى لهم اتباع ممارسات للتخلص منها بشكل سليم. وحددت بعض القطاعات أيضاً أطواراً محددة من دورة الحياة تكون فيها الاحتياجات من المعلومات كبيرة بصفة خاصة. وتمثلت مسائل مشتركة أخرى في وجود شركات مهيمنة على السوق في جميع القطاعات، وفي أن التنظيم القانوني عامل مساهم في توفير المعلومات، وأن تبادل المعلومات تعتريه حالياً ثغرات كبيرة.

١٥ - وعُقدت في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ حلقة عمل دولية بشأن مشروع المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات لمناقشة نتائج الاجتماعات السابقة ودراسات الحالات الأربع والتقرير التوليفي. وتضمنت حلقة العمل عروضاً قدّمها ممثلو الدوائر الصناعية وأصحاب مصلحة آخرون بشأن الجهود المبذولة لزيادة توافر المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات والحصول عليها، وساعدت على إذكاء الوعي بالمشروع ونتائجه وتحسين فهمهما لدى شريحة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ومنحت الحاضرين دوراً أكبر في إطلاع أصحاب المصلحة الآخرين على المشروع. ويتمثل الهدف الأساسي من حلقة العمل في تحديد العناصر التي ينبغي تناولها في التوصيات المقترحة المتعلقة بالإجراءات التعاونية والمزمع تقديمها خلال الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإدارة المواد الكيميائية وبعد ذلك إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة. ودارت مناقشات داخل أفرقة فرعية لتحديد الشواغل والمسائل والعناصر الرئيسية الواجب التصدي لها في المرحلة اللاحقة. وعلى العموم، اقترح وضع إطار ما لتحسين توافر المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وفرص الحصول عليها. واستُخدمت نتائج المناقشات العامة اللاحقة في إعداد التوصية المقترحة. وقد أتيح تقرير حلقة العمل لهذا الاجتماع كوثيقة إعلامية.[٦]

١٦ - نظر الفريق العامل المفتوح العضوية في التقرير عن مشروع المواد الكيميائية في المنتجات وفي التوصيات المقترحة[٧] خلال اجتماعه الأول المعقود من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وبصورة عامة، أعرب الفريق العامل عن تقديره لما تم إنجازه من عمل وللتقدم المحرز حتى تاريخه، كما قدم تعليقات على المعلومات وطلب معلومات إضافية على النحو التالي:

(أ) مصطلح ''الإطار'' لا يعبّر بدقة عن النتيجة المتوخاة من العمل المقترح الذي تتناوله التوصيات المتعلقة بالمشروع؛

(٥) أنظر SAICM/ICCM.3/INF.20. تجدر الإشارة إلى أن النتائج التي خلص إليها المشروع الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات قد صدرت قبل انعقاد حلقة العمل المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات في آذار/مارس ٢٠١١.

(٦) تقرير حلقة العمل المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات والمعقودة في آذار/مارس ٢٠١١ متاح للمؤتمر في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/19.

(٧) SAICM/OEWG.1/10.

(ب) طُلبت معلومات إضافية عن الفريق التقني العامل المقترح إنشاؤه في التوصيات. وجرى التنويه إلى ضرورة رفد العملية بمزيد من الخبرة التقنية؛

(ج) ينبغي أن يستند العمل الإضافي الذي سيجري في إطار مشروع المواد الكيميائية في المنتجات إلى العمل المنجز حتى اليوم، وأن يركّز بصورة تفضيلية على قطاعات المنتجات ذات الأولوية التي تم تحديدها في إطار المشروع (أي المنتجات الإلكترونية والمنسوجات والألعاب ومواد البناء).

١٧ - وعُقد اجتماع لفريق اتصال خلال الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية، تناول المسائل المحددة في الفقرة ١٦ (أ) و(ب) أعلاه، واقترح تغيير نص التوصيات على النحو التالي:

(أ) استعيض عن مصطلح ''الإطار'' بمصطلح ''المواد الكيميائية في المنتجات''؛

(ب) شطبت الإشارة إلى فريق تقني عامل. وجرى تعيير التوصيات بحيث تشير بإشراك مجموعات إضافية من أصحاب المصلحة ومجموعات صغيرة من الخبراء في المشروع (بغرض رفد المشروع بالخبرة التقنية اللازمة) وبتمديد فترة عمل الفريق التوجيهي القائم وفقاً للضرورة.

١٨ - ونظرت اللجنة الجامعة التابعة للفريق العامل المفتوح العضوية في مشروع التوصيات المعدّل. ولم تعلّق اللجنة الجامعة على المسألتين المشار إليهما أعلاه، لكن أحد الوفود أشار إلى عدم توافر الوقت الكافي لإجراء مناقشة وافية لمشروع التوصيات المعدّل المتعلق بالمواد الكيميائية في المنتجات أثناء دورة الفريق العامل. وأحالت اللجنة الجامعة مشروع التوصيات المعدّل إلى المؤتمر لينظر فيه إبان دورته الثالثة.

رابعاً - الإجراء المقترح

١٩ - بالنظر إلى ما سبق، قد يرغب المؤتمر في أن ينظر في اعتماد القرار التالي للاضطلاع بمزيد من العمل التعاوني الدولي، بصيغته الواردة في الجزء باء من مرفق المقرر OEWG.1/3، مع إجراء ما يلزم من تغييرات:

القرار ٣/ [ ]: القضايا الناشئة المتعلقة بالسياسة العامة

باء

المواد الكيميائية في المنتجات

إن المؤتمر،

[إذ يشير إلى أن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية قد اعتمد في دورته الثانية المعقودة في عام ٢٠٠٩ القرار ٤/٢ جيم بشأن تنفيذ مشروع يتمثل هدفه العام في تعزيز تنفيذ الفقرة ١٥ (ب) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي، وسيقوم بجملة أمور منها بلورة توصيات بشأن الاضطلاع بمزيد من العمل التعاوني الدولي، كي ينظر فيها المؤتمر في دورته الثالثة المقرر عقدها في عام ٢٠١٢،

[وإذ يقر بأن استمرار التعاون الدولي ضروري لزيادة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات على امتداد دورة حياتها، وبأن الإجراءات المنسقة السريعة ضرورية

لتحسين التناسق ومن ثم تفادي التضارب في عمل نظم المعلومات والزيادة إلى أقصى حد في التوافق مع النظم القائمة وفي الفوائد العائدة على جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

[وإذ يرحب بمبادرات الحكومات والدوائر الصناعية والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى من أجل تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات في بعض المناطق،

[وإذ يعترف مع التقدير بالتقدم المحرز في أداء المهام المحددة لتحقيق أهداف المرحلة الأولى من المشروع، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية، ونتائج دراسات الحالات، والتقرير التوليفي، ونتائج واستنتاجات الاجتماعات المعقودة منذ الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية،

[وقد نظر في نتائج أنشطة المشروع، وبخاصة حلقة العمل الدولية المتعلقة بمشروع المواد الكيميائية في المنتجات المعقودة في آذار/مارس ٢٠١١، وفي مقترحات العناصر المحددة في مرفق هذا القرار والتي ستدرج في إطار لتيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات،

[١ - *يوافق*، من أجل اتخاذ إجراءات تعاونية مناسبة، على بحث الحاجة إلى تحسين توافر المعلومات المفيدة عن المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات في سلسلة الإمداد وعلى امتداد دورة حياتها، وإلى تحسين الحصول على تلك المعلومات، ويسلّم بالحاجة إلى المزيد من الإجراءات للمساهمة في تحقيق الهدف العام للنهج الاستراتيجي والمتمثل في التوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تقلل إلى أدنى حد من الأضرار الكبيرة على الصحة البشرية والبيئة؛

[٢ - *يقرر* أنه ينبغي توسيع نطاق العملية التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون التي أنشأها المؤتمر في دورته الثانية، رهناً بالموارد المتاحة، وأن تناط بها ولاية صياغة اقتراح بإنشاء برنامج للمعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات (يشار إليه لاحقاً ''ببرنامج المواد الكيميائية في المنتجات'') تتمثل غايته العامة في تيسير وتوجيه تقديم المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وتوافرها والحصول عليها لدى جميع فئات أصحاب المصلحة. وسيتمثل الهدف الرئيسي في تيسير وضع وتطوير وتفعيل نظم المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات على امتداد دورة حياتها، بطرق منها الاعتماد على التجارب والعمل المنجز لتحديد وتجاوز الثغرات والعقبات التي يواجهها أصحاب المصلحة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات أو تقديمها؛

[٣ - *يوصي* بأن يراعي اقتراح برنامج المواد الكيميائية في المنتجات النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، وبأن يتفادى أي ازدواج في الجهود المبذولة في إطار ذلك النظام، وبأن ينص على القيام مستقبلاً بصياغة توجيهات أو مبادئ توجيهية عامة وقطاعية لمساعدة أصحاب المصلحة على تنفيذ البرنامج؛

[٤ - *يحث على* أن يأخذ البرنامج المقترح للمواد الكيميائية في المنتجات في الحسبان أصحاب المصلحة الرئيسيين واحتياجاتهم الخاصة كما حُددت في المرحلة الأولى من مشروع المواد الكيميائية في المنتجات مع مراعاة العناصر التي اقترحتها حلقة عمل المشروع، والتي ترد في مرفق هذا القرار؛

[٥ - *يشدد* على أن يحدد برنامج المواد الكيميائية في المنتجات أدوار ومسؤوليات الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة وأن ينص في الوقت ذاته على نُهج مرنة ومختلفة تلبي احتياجات كل قطاع وكل

فئة من فئات أصحاب المصلحة، بطرق منها توفير توجيهات عامة وقطاعية مرنة وقابلة للتكييف، فيما يتعلق بتحديد المعلومات التي يمكن نقلها وكيفية الحصول عليها وتبادلها مع مراعاة أفضل الممارسات وأخذ التجارب الناجحة والتقدم المحرز والتطورات بعين الاعتبار؛

[٦ - *يقترح* أن يواصل الفريق التوجيهي المنشأ بموجب القرار ٤/٢ جيم، تقديم المشورة للعملية التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون، وأن يعار الاهتمام لإشراك المزيد من مجموعات أصحاب المصلحة وفقاً لما تستدعيه الضرورة؛

[٦ مكرراً - يقترح أيضاً أن تشتمل العملية التي يشارك فيها اصحاب مصلحة متعددون على أفرقة خبراء صغيرة تقوم ببحث القضايا متوخية أغراض عدة، منها على سبيل المثال، وضع مبادئ توجيهية وأنشطة قطاعية، وتبادل الخبرات بين القطاعات، وتقاسم أفضل الممارسات وتطويرها وتنفيذها؛

[٧ - *يحث على* أن يراعي برنامج المواد الكيميائية في المنتجات احتياجات صاحب المصلحة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية، علاوة على أفضل الممارسات للحصول على تلك المعلومات مع إيلاء الاعتبار التام للفقرات ١٥ (أ) إلى (ج) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات؛

[٨ - *يدعو* إلى اتخاذ إجراءات تعاونية خلال وضع برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، بغية تنفيذ المشاريع التجريبية، مع مراعاة الاحتياجات للمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية على امتداد دورة حياة المنتج بأكملها، ومراعاة الأوضاع في البلدان النامية لإثبات مدى قابلية هذا البرنامج للتطبيق في قطاع أو أكثر؛

[٩ - *يحث* على إيلاء الاهتمام اللازم للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وهي احتياجات تشمل المساعدة المالية وبناء القدرات والتدريب وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا؛

[١٠ - *يشجع* المنظمات الصناعية أو التجارية، والحكومات، والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية على المشاركة بنشاط في وضع مقترح برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، بغية تيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، بما فيها المشروع التجريبي (المشاريع التجريبية) ذات الصلة؛

[١١ - *يحث* القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على أن تتبرع بالموارد البشرية والمالية والعينية لدعم وضع اقتراح برنامج المواد الكيميائية في المنتجات الرامي إلى تيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، بما فيها يشمل المشروع التجريبي (المشاريع التجريبية)؛

[١٢ - *يدعو* برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تزعّم تنفيذ العملية على نحو منفتح وشفاف وشمولي، وإلى تقديم البرنامج المقترح للمواد الكيميائية في المنتجات كي ينظر فيه المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة.

مرفق القرار ٣/[ ] باء

العناصر التي يتعين بحثها لإدراجها في إطار يرمي إلى تحسين الحصول على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وتوافرها[٨]

قامت حلقة العمل المتعلقة بمشروع المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات والمعقودة في آذار/مارس ٢٠١١، سعياً إلى تحقيق هدفها المتمثل في بلورة العناصر التي ستتناولها التوصيات المتعلقة بالإجراءات التعاونية، بتحديد العناصر التالية ليُنظر فيها عند وضع إطار لتحسين الحصول على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وتوافرها. وفي حين لا يشكل هذا النص نصاً متفاوضاً بشأنه فإنه يمثل النتيجة العامة التي خلصت إليها حلقة العمل بالاستناد إلى حد كبير إلى تقارير مناقشات الأفرقة الفرعية.

ويمكن أن يكون الإطار عاماً وأن يكون غير ملزم بطبيعته تمشياً مع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويمكن أن يحفز الإطار الأنشطة المنجزة في قطاعات منتجات محددة وأن يتيح المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات المختلفة لهذه القطاعات.

ويمكن أن يحدد الإطار العناصر التالية:

(أ) أدوار الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة ومسؤولياتها؛

(ب) المبادئ المتعلقة بالمعلومات التي يمكن نقلها إلى أصحاب مصلحة مختلفين والكيفية التي يمكن أن تنقل بها؛

(ج) الاستناد إلى التجارب القائمة لأفضل الممارسات.

وقد يستند وضع الإطار إلى تحليل للعناصر الرئيسية لأفضل الممارسات المرتبطة بالمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، وأن يسترشد بدراسات الحالات القطاعية التي أنجزت بشأن لعب الأطفال والإلكترونيات ومواد البناء والمنسوجات، وبوثيقة صدرت بعنوان: ''لمحة عامة عن نظم توفير المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات واحتياجات أصحاب المصلحة من هذه المعلومات''، وبالعروض المقدمة من جميع ممثلي أصحاب المصلحة خلال حلقة العمل الدولية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية. ويمكن أن يستند أيضاً إلى استنتاجات حلقة العمل والاجتماعات الأخرى المعقودة أثناء صياغة المشروع.

وخلال بلورة الإطار، ينبغي الإقرار باحتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات، وتلبيتها باتباع نهج متوازن يعترف بأهمية مبدأ الملكية الفكرية وحماية المعلومات التجارية السرية ويحترمه في الآن ذاته.

وينبغي عند وضع الإطار مراعاة المسائل التالية:

(أ) وضع المبادئ التي تحدد المعلومات التي يمكن تقديمها تلبية لاحتياجات أصحاب المصلحة، أي على سبيل المثال تحديد المواد الكيميائية وأنواع المعلومات الواجب تناولها، الخ؛

(٨) اقتطف هذا المرفق من التقرير عن حلقة العمل المعقودة في شهر آذار/مارس ٢٠١١ بشأن مشروع المواد الكيميائية في المنتجات. وقد تم الاتفاق خلال ذلك الاجتماع على استخدام مصطلح ''الإطار'' وتم تغييره لاحقاً إلى ''المواد الكيميائية في المنتجات''، وفقاً للوارد في مشروع القرار الذي أحيل إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بموجب المقرر OEWG.1/1. ولم يخضع النص لتحرير رسمي.

(ب) توفير المعلومات لمختلف أصحاب المصلحة وإبلاغهم بها:

- وضع متطلبات تقنية تتعلق بالأساليب الجديدة لتبادل المعلومات بما فيها أفضل الممارسات المستمدة من الأساليب القائمة؛
- تعزيز الأساليب القائمة لتبادل المعلومات من أجل توسيع قبولها والحث على استخدامها؛

(ج) تشجيع الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(د) تنفيذ إجراءات رامية إلى كسب دعم الدوائر الصناعية وأصحاب المصلحة الآخرين وضمان النجاح؛ ويمكن أن يتمثل أحد الأنشطة المحتملة في ''حالات عملية'' تُسلط الضوء على فوائد تحسين تدفق المعلومات وقيمته المضافة بالنسبة إلى العناصر الفاعلة الرئيسية في سلسلة القيمة؛

(ه) الاعتماد على العمل المنجز، والجاري إنجازه، فيما يتعلق بتكلفة الجمود وبناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية لفائدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لمساعدة الحكومات على تقييم التكاليف والفوائد المتصلة بنظم المعلومات؛

(و) إذكاء الوعي بالنظم القائمة، وبخاصة لدى الحكومات والاقتصاد غير المنظم والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والجمهور، وتعزيز القدرات الكفيلة بتنفيذ هذه النظم؛

(ز) بحث كيفية تعريف المعلومات التجارية السرية ومعالجتها؛

(ح) صياغة وثائق توجيهية وإمكانية بحث المسائل آنفة الذكر والتركيز مثلاً على النقاط التالية:

'١' أفضل الممارسات بما فيها الدروس المستفادة والنظم الناجحة؛

'٢' استخدام اللغات الموحدة؛

'٣' نقل المعارف؛

'٤' مبادئ توجيهية سياساتية تتوافق مع الفقرة ١٦ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

'٥' مقترحات بشأن الأدوات التنظيمية.